

ضوابط تحديد الوظيفة النحوية

أ/سليماني سعاد¹

تمثل الوظيفة النحوية باباً من أبواب النحو المعروفة كوظيفة الفاعلية ووظيفة المبتدأ والخبر مثلاً. وينظر هذا الاتجاه إلى التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية، مما يساعد مستخدم اللغة على إنجاز الكلام في المقامات المختلفة، ويتم تحديد الوظيفة النحوية وفق ثلاثة عناصر مهمة هي: التّضام والإعراب والرتبة.

وتكمن الوظيفة النحوية في ما تؤدّيه إحدى الكلمتين بالنسبة للآخرى من كونها فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو تمييزاً أو مستثنى أو نعتاً أو مضافاً أو مضافاً إليه إلى آخر ما تؤدّيه الكلمات المرتبطة ببعضها البعض أو الكلمات الرابطة بينها (من معاني النحو)، التي فصلتها النّحاة إلى أبواب النحو المعروفة. فالمقصود بالوظيفة المعنى النحوي الذي تؤدّيه الكلمة ضمن الجملة، فهي إما أن تكون عنصراً رابطاً - أي دالة نسبة - أو عنصراً مرتبطاً - أي -دالة ماهية-، وتعني الوظيفة عند المدرسة البنيوية المنزلة التي ينزلها عنصراً في التركيب اللغوي الذي ورد فيه. أي أنّ الوظيفة -حسب رأي البنيوية- تحدّد بوساطة رتبة العنصر في توارده العناصر الأخرى للتركيب اللغوي. ويربط بعض النّحاة واللغويين القدامى منهم والمحدثين مفهوم الوظيفة بمفهوم العلاقات².

أ - التّضام:

يتمّ التّضام وفق ضوابط قواعدية نحوية، تحدّد أصناف الكلم المكوّنة لهذا التّضام. وينظر مفهوم التّعلّق عند الجرجاني المفهوم الذي طرحه "كريستيان توراتييه" (Christian Touratier) في قوله: "إنّ وظيفة مكوّن تعيّن العلاقة التي يُحدّثها هذا المكوّن مع باقي مكوّنات

1 جامعة سعيدة

2- ينظر: عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، بيروت، دار المعارف، ط2، 1981، ص:1، وينظر: comment définir les fonctions syntaxique, Bulletin de la société Christian Touratier, de linguistique de paris-, 1977, P: 33

الجملة التي ينتمي إليها في إطار التنظيم التَّحوي، أي النظام التَّوْفيقي للجملة أو الشَّكل التَّركيبي لها¹، وفي تعريف آخر يركِّز فيه صاحبه على التَّعلُّق أيضًا في تحديده للوظيفة فيقول: "أيُّ وظيفة نحوية، ما هي إلا تكملة أو تعلق المكمَّل بالمكمَّل فهي علاقة انتماء، وتحديد الوظائف التَّحوية في الواقع اللُّغوي، هو تحديد التَّعلُّق الموجود بين عناصر هذا الواقع اللُّغوي"².

إنَّ الوصول إلى تعريف وظيفي نحوي شامل يتطلب منَّا تحديد الوظائف والعلاقات³ في وصفنا لطرفي الإسناد، وذلك في الشَّكل الذي اقترحه تشومسكي، وهو ما يعطي للوظيفة قيمة علائقية، أي أنَّ الوظيفة تمثِّل علاقة بين شكلين لغويين أو أكثر، يكونان فيما بينهما وحدة نحوية أكبر⁴، فتكون الجملة المتكوَّنة إمَّا من مسند ومسند إليه أو من مسند إليه ومسند على الشَّكل التَّالي: ج: م ف + م س أو ج: م س + م ف.

تقتضي الصَّيْغة العربية إلى عمليتين إجرائيتين مهمَّتين في المفهوم العلائقي الوظيفي وهما: التَّرتيب (المواضع) والاندراج، حيث أنَّ التَّرتيب مدمج في الاندراج الممثل في التَّفرُّع الشَّجري⁵ لجملة ما، مثل: الأمَّ الطَّيبة حضَّرت الطَّعام، يتَّضح لنا أنَّ التَّرتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية وليس فقط اندراج الشَّيء فيما هو أعلى منه. وتحديد الوظائف التَّحوية متوقف على معرفة العلاقات بين الهياكل التَّركيبية، وذلك حسب الضَّوابط التَّحوية التي تحكم كلَّ لغة.

ب - الإعراب:

"أثر ظاهر، أو مقدَّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالظاهر كالذي في آخر (زيدٌ) في قولك (جاءَ زيدٌ) و(رأيتُ زيدًا) و(مررتُ بزيدٍ)، والمقدَّر كالذي في آخر "الفتى" في قولك: (جاءَ الفتى) و(رأيتُ الفتى) و(مررتُ بالفتى)، فإنَّك تقدَّر الضَّمة في الأوَّل، والفتحة في

1 - Christian Touratier, comment définir les fonctions syntaxique, p: 24 .

2 - Oswald duvrot, tzvetan Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p: 273 .

3- la structure des langues, presses universitaires de France, 3ème édition, paris, p :72 .

4- ينظر: سيدي محمد غيثري، التَّركيب الفعلي العربي-دراسة لسانية حاسوبية-، أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد الكريم بكري، (1419هـ، 1998م)، جامعة تلمسان، ص: 388.

5 - ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة -مفاهيمها الأساسية-، إعداد: نوال بهلول وحفناوي بالي، كراسات المركز -سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ص: 86.

الثاني، والكسرة في الثالث، لتعدّر الحركة فيهم، وذلك المقدّر هو الإعراب¹، ونجد الإعراب في موضع آخر: "أن يختلف آخر الكلام باختلاف العوامل، كما سنرى من اختلاف آخر (زيد) لاختلاف ما دخل عليه من: جاعني، ورأيت، والباء على التوالي في نحو: جاعني زيداً في حالة الرفع، ونحو: رأيت زيداً في حالة النصب، ونحو: مررت بزيد في حالة الجر"².

إذن والحالة هذه فإنّ اختلاف آخر الكلم يرتبط ارتباطاً وثيقاً باختلاف العوامل الدّاخلية على العناصر اللّغوية لفظاً وتقديراً³ أو "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"⁴، فعند تحليل نوع الوظيفة التي تؤديها في الجملة، كبيان ما في الجملة من فاعل وفعل أو مسند ومسند إليه ومفعول أو حال أو نعت... الخ، وبيان العلاقة الدّالة على وظيفة الكلمة في الجملة. ويمكن الهدف من الإعراب في توضيح الأبواب النّحوية المختلفة وإدراك العلاقات بين عناصر السّياق للوصول إلى المعاني الوظيفية⁵.

ويعدّ الإعراب النّظام الذي تتألّف منه مجموعة من العلامات الشّكلية، وتقوم هذه الأخيرة بدور كبير في بيان المعاني النّحوية، فلكلّ موقع إعرابي حالة معيّنة، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع... وبهذا يعدّ الإعراب المحدّد الشّكلي للوظائف داخل التّركيب، والتّركيب هو المساحة المعيّنة لظهور هذه الوظائف.

ويوضّح "هنري فليش" العلاقة الوثيقة بين الوظيفة والإعراب في قوله: "التّركيب هو مجال الوظائف التي تتطلّب لمعرفتها محدّداً شكلياً أي علامة، كما تقدّم حالات إعراب هذه العلامة، فالرفع هو المحدّد الشّكلي لأركان الجملة: المسند والمسند إليه والجرّ هو المحدّد الشّكلي للوظائف ذات التّعلّق بالاسم، وهو المضاف والمضاف إليه، غير أنّنا

1- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط1، 1383هـ، ص: 45.

2- القاسم بن الحسن الخوارزمي، كتاب ترشيح العال في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، ط1، (1419هـ، 1998م)، مكة المكرمة، ص: 19.

3- ينظر: الشّريف الجرجاني، التّعريفات، القاهرة، ط1، 1938م، ص: 31.

4- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، ط1، ص: 167.

5- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط6، ص: 74.

نجد حالات الجرّ إثر جميع الأدوات، وهو ما يؤدي إلى وجود وظيفة المفعول به غير المباشر في موقع المجرور والتّصّب يقدّم المحدّات الشّكلية للوظائف ذات العلاقة بالفعل وهي مفاعيل الأفعال، غير أنّ هذا ليس على إطلاقه¹.

وهذا يعطي دعماً كبيراً لما توجّهت إليه الدّراسات النّحوية العربية القديمة والحديثة في اعتنائهم بالأثر الشّكلي للعوامل اللفظية والمعنوية في الوحدات اللغوية. يشرح "أحمد المتوكّل" أنّ البنية الحملية تشكّل دخلاً لقواعد إسناد الوظائف التي يتمّ بواسطتها الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية، كما تسند الوظائف إلى حدود الحمل في مرحلتين: إسناد الوظائف التركيبية ثمّ إسناد الوظائف التّداولية².

ويضيف في موضوع آخر أنّه إذا ورد مكوّن "م" في أحد السّياقين الأنفي الذّكر، كأن يكون فضلة لمركّب إضافي، فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية البنيوية التي يقتضيها هذان السّياقان أيّا كانت الوظيفة الدّلالية التي يحملها وأيّاً كانت الوظيفتان التركيبية والتّداولية المسندتان إليه، بهذا المعنى يمكن القول بأنّ الحالة الإعرابية البنيوية (الجرّ) تحجب الحالة الإعرابية وظيفة دلالة أم وظيفة تداولية...³

كما يعدّ إعراب المكوّن في نظرية المبادئ والوسائط، قالبا لتوزيع المركّبات الحديثة، وما يحدّد إعراب المكوّن في هذه النّظرية ليس الصّورة الصّرفية الإعرابية التي يحملها، ولكن موقعه التركيبية أو السّمة المعجمية⁴ التي تسند إليه في التّعداد⁵، نستنتج أنّ تغيّر أواخر الكلمات في العربية يكون بسبب من علاقة هذه الكلمات بعناصر الجملة – أي وظائفها النّحوية -⁶ بما اصطلح عليه من حركات إعرابية في تراثنا النّحوي من رفع ونصب وجرّ...

1- هنري فليش، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريف وتحقيق: عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الشّباب، دط، ص: 251.

2- ينظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، الدّار البيضاء، دار الثقافة، دت، دط، ص: 39.

3- ينظر: أحمد المتوكّل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية -الوظيفة المفعول في اللغة العربية-، الدّار البيضاء، دار الثقافة، ط1، (1407هـ، 1987م)، ص: 35.

4 - ينظر: محمد الرّحالي، تركيب اللغة العربية -مقاربة نظرية جديدة-، دار توبقال، الدّار البيضاء، ط1، 2003م، ص: 23، 24.

5 - التّعداد: هو مجموعة تضم الوحدات المعجمية التي انطبقت عليها العملية (انتق) مرات عديدة. ويقابل مصطلح التّعداد في الفرنسية: (Numérotation).

6 - ينظر: مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، الأردن، دار الشّروق للنشر والتوزيع، دط، 2002م، ص: 135.

وينظر النّحو الوظيفي إلى الإعراب على أنّه اختلافات صرفية تلحق المحمولات الاسمية والصّقية وفقاً لوظائف الحدود التي تتضمنّها هذه المحمولات¹. والإعراب في النّحو الوظيفي مرتبط بالوظائف التّوجيهية التّداولية المسندة إلى حدود الجملة لا العلاقات التركيبية (الشّجرية) القائمة بينها، فالمركب يأخذ إعرابه بالنّظر إلى وظيفته، لا بالنّظر إلى موقعه. لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أيّاً كان موقعه في الجملة.

أولاً: عن الإعراب (case) كما هو في نظرية الأحوال (فيلمور 1968) حيث الأحوال أدوار دلالية عميقة لا مقولات صرفية. وفي هذه النّظرية تنقسم الحالات إلى قسمين: حالات رئيسية وحالات ثانوية، وفي حين أن تكون الحالات الثانوية اختيارية أي يمكنها أن ترد أو لا ترد في الجملة، قد تكون الحالات الرئيسيّة اختيارية أو إجبارية معاً².

وبوجه عام فإنّ الحالات التي تودّي وظيفة المبتدأ أو الفاعل، والمفعول به والمفعول به غير المباشر تعدّ حالات رئيسية، وتكون مرتبطة بالفعل ارتباطاً دلالياً وثيقاً. أمّا الحالات الأخرى، فتعدّ حالات ثانوية، لا تسهم في تحديد الخصائص الدلالية للفعل. ولتوضيح الفقرة نعرض الجمل التالية:

- 1- انْفَتَحَ البابُ + [- موضوع]
- 2- فُتِحَ البابُ + [- منقذ، موضوع]
- 3- فُتِحَ المِقْتَنَحُ البابُ + [- أداة جر، موضوع]
- 4- فُتِحَ عَلَيَّ البابُ بالمِقْتَنَحِ + [- منقذ، موضوع، أداة]
- 5- فُتِحَ عَلَيَّ البابُ بالمِقْتَنَحِ البَارِحَةِ + [- منقذ، موضوع، أداة زمن]

إنّ الفاعل النّحوي في الجملة الأولى الموضوع (الباب)، وفي الجملة الثانية المنقذ (علي)، وفي الجملة الثالثة الأداة (المفتاح)، فالعلاقات الدلالية هي التي تتغيّر، ويمكن اختفاء بعض الحالات، مثل المنقذ، الزّمن، والأداة أمّا الموضوع هنا، فهو حالة إجبارية لا يمكن

1- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، الرّباط، دار الأمان، دط، دت، ص: 212.

2- ينظر: أحمد مومن، اللسانيات: النّشأة والتّطور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، 2002م، ص: 263.

الاستغناء عنها، وهكذا فالفعل (فتح) يرد في عدة قوالب، ويوضع كلّ قالب بين عارضتين، ويكون أيضا مسبوقا بعلامة زائد، ويحتوي على عدد معين من الحالات. أمّا القالب العام للفعل (فتح) فهو كالتالي +[-] - موضوع، (منقذ)، (أداة)، (زمن)]، حيث يكون الموضوع إجباريا والحالات الأخرى اختيارية، وبهذا الشأن يقول فيلمور: "إنّ قوالب الحالة تفرض على أفعال اللغة تصنيفا معينا"¹.

ثانيا: عن الإعراب كما تنتظر له نظرية "العاملية والربط" ل: تشومسكي (1981م)، من أنّه إعراب مجرد يرتبط بالعلاقات العاملة القائمة بين مكونات الجملة، إذ إنّ العمل هو المؤثر الأول عند النّحاة في ترتيب الجملة العربية، والأصل عندهم أن يتقدّم العامل على المعمول، وأنّ المعمول يكون تابعا للعامل، وأنّ التابع لا يقع في موقع لا يقع فيه المتبوع².

من هنا لا يمكن القول إنّ الإعراب مقولة كلية تجدها في جميع اللّغات؛ فهو وفق النّحو الوظيفي مقولة تخصّ اللّغات التي يُدلّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفية كاللّغتين العربية واللاتينية، أمّا اللّغات التي لا يوجد فيها هذه الخاصية إنما تدلّ على الوظائف بوسائل أخرى كالموقع وصورة المحمول... فلا يمكن أن يقال عنها أنّها لغات إعرابية إلا إذا وضعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللّغات للدّلالة على الوظائف³.

ونخلص هنا إلى أنّ لكلّ حالة إعرابية علامة إعرابية تدلّ عليها، فالضمّ تحقّق للرفع والفتح تحقّق للنصب والكسر تحقّق للجبرّ في الحالات العادية، وتكشف الحالات الإعرابية عن الوظيفة النّحوية للعنصر اللّغوي في التركيب على الشّكل التّالي:

1-Fillmore, C. J, - The case for case, 1968, in E. Bachand and R. Harms, 1-88, p: 27 .

2- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، دط، 1955م ج1، ص:116؛ وينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي -دراسة تأصيلية وتركيبية- الدّار البيضاء، المغرب، مطبعة النّجاح، ط1(1425هـ، 2004م)، ص: 302؛ وينظر: رشيد بلحبيب، ضوابط التقديم والتأخير وحفظ المراتب في النّحو العربي، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح، دط، دت ص: 40.

3- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصّرفي التركيبي، م س، ص: 212.

العلامة الإعرابية	الضم	النصب	الجر
الحالة الإعرابية	الرفع	النصب	الجر
الوظيفة النحوية	الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان، خبر إن، التوابع	المفعول به، الحال، التمييز...، خبر كان، اسم إن، التوابع	المضاف إليه، التوابع

السّياق يضيف معاني زائدة عن المعاني الأصلية للكلمة كالثنغيم في جملة: أنت رجل، يراد منه غرض الاحتقار.

أ - أنماط الإعراب:

يوجد في العربية نمطان إعربيان هما: الإعراب الوظيفي الذي يرتبط بالوظيفة التي تحملها المركبات، والإعراب البنوي يرتبط بالعلاقة البنوية بين عناصر التركيب.

1 - الإعراب الوظيفي:

يكون في اللغة العربية رفع ونصب تحدّد إمّا الوظائف الدّلالية أو الوظائف التّوجيهية وفقا لسلمية الإعراب التّالية: الوظائف التّوجيهية¹ < الوظائف الدّلالية² < الوظائف التّداولية.

حسب هذه السلمية يأخذ المركّب حالته الإعرابية من رفع أو نصب وفقا لوظيفته التّوجيهية (الرفع للفاعل والنّصب للمفعول) ويأخذ النّصب بمقتضى وظيفته الدّلالية في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له، أمّا الرفع فيأخذه في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له ولا وظيفة دلالية، أي إذا كان له وظيفة خارجية مثل المبتدأ أو الخبر.

وتفيد هذه السلمية أنّ الوظائف التّوجيهية، إذا نظرنا إليها من زاوية الإعراب، فإنّها تحجب الوظائف الدّلالية بمعنى أنّ المركّب إذا كان يحمل وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول، فإنّه يأخذ الإعراب الذي تخوّله إياه هذه الوظيفة مهما كانت وظيفته الدّلالية، فالتراكيب المبنية للمجهول يأخذ فيها الفاعل الرفع سواء كان منقّذا أم مستقبلا أم متقبلا³.

1 - النّية والقصد.

2- معنى الكلمة المعجمي.

3- ينظر: المرجع السّابق، ص: 214، 213.

2- الإعراب البنيوي:

يُسند داخل علاقة شجرية يحددها مفهوم العمل الذي يُبنى على مفهوم التحكم المكوّن، يعني أنّ المواقع التركيبية هي التي تحدّد السمات الإعرابية¹، وبموجب حلول الأسماء في هذه المواقع يسند إليها الإعراب المناسب.

أنواع الإعراب البنيوي:

أ- الرّفع، ويكون في التّطابق والابتداء؛

ب- النّصب، ويكون في الفضلة؛

ج- الجرّ، ويكون في المجرورات، أي في شبه الجملة (جار ومجرور) أو المضاف إليه؛

إنّ الإعراب في الاسم يملك السّمة المعجمية [-س] والفعل يحمل السّمتين المعجميتين [+ف، -س]، وتعدّ سمة فعلية، فالحرف مثلاً له السّمتين [-ف، -س]. س = اسم، ف = فعل.

ويسند البناء² إلى المركّبات الاسمية بناءً على العلاقة الدّلالية التي تربط هذه المركّبات بالعامل الذي يعمل فيه، ويقول تشومسكي في تعريفه للإعراب ضمن ما سمّاه بقيد الأحادية على التّحوّ التّالي: قيد الأحادية إذا كانت (أ) واسماً للبناء، فإنّ (أ) تسم إعرابياً (م س) إذا وفقط إذا كانت (أ) تسم محوريا السّلسلة التي يرأسها (م س)³. م س = مكوّن اسمي.

فهذا الإعراب يقوم أساساً على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم، ويشترط دائماً في وجود هذه العلاقة، كما أنّه يُسند في البنية العميقة، بعكس الإعراب البنيوي الذي هو مستقلّ عن هذه العلاقة، ويُسند في البنية السّطحية.

وتختلف نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي عن نظرية المبادئ والوسائط في (أ) خاصيتين اثنتين هما:
أ- الاستغناء عن مفهوم الإسناد الإعرابي وتعويضه بمفهوم الفحص الإعرابي.

1- ينظر: محمّد الرّحالي، تركيب اللّغة العربية-مقاربة نظرية جديدة-، م س، ص: 28.

2- البناء: يسمّيه تشومسكي الإعراب الملازم.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 29.

ب- الاستغناء كلياً عن مفهوم العمل في أي علاقة إعرابية، والانتقال من مفهوم الإسناد إلى مفهوم الفحص، ويكون هذا الانتقال تصوّري بموجب إدخال الأسماء في التركيب، وهي حاملة لعلامتها الإعرابية التي تسند إليها في الموقع التركيبي الملائم وفقاً لمبادئ النحو، واقتضاء لوظيفتها.

يؤدّي هذا الاستغناء عن العمل في الوسم الإعرابي إلى اعتبار الإعراب البنيوي مسوغاً بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصّص - رأس¹.

وينبغي أن تتحقّق العلاقة الشجرية الأنفة الذكر - بشكل موحد في جميع اللغات في الصّورة المنطقية مع اختلافها في الصّورة الصّوتية، ولما تصل المركّبات الحديثة إلى مستوى الصّورة المنطقية بسمة إعرابية غير مسوغة تعدّ موضوعاً تركيبياً سيّء التكوين، وينتج عن هذا سقوط الاشتقاق، وبالتالي فشل التّطابق بين الصّورتين المنطقية والصّوتية.

ومن الإعراب البنيوي كذلك إعراب التّصّب الذي يلحق المركّب في الجمل² الآتية على سبيل المثال:

أ - إنّ الأستاذ طيّب، ب - علمت أنّ الأستاذ طيّب.
نفترض أنّ الاسم الموالي للأداتين (إنّ) و(أنّ) في هذا النمط من التراكيب يأخذ بمقتضى الرّفع وظيفته التّوجيهية الفاعل، وأنّ هذه الحالة تُحجب بمفعول الأداة. وللاستدلال على سطحية هذا الإعراب - حسب رأي الوظيفيين بملاحظة النّحاة القدماء - أنّ المعطوف على هذا الاسم (الأستاذ) يمكن أن يرد منصوباً كما يمكن أن يرد مرفوعاً:
أ - إنّ الأستاذ طيّبٌ ومحمداً، ب - علمت أنّ الأستاذ طيّبٌ ومحمّد.
إنّ المضاف إليه يأخذ الوظيفة الدّلالية (المالك) في الحدود التّمودجية والوظيفة الدّلالية والتّوجيهية الفاعل والمفعول والوظيفة الدّلالية المستقبل أو المتقبّل أو غير ذلك في الحدود المسمّاة، إلا أنّ إعراب المضاف إليه البنيوي وهو الجرّ يحجب وظيفته التّوجيهية أو وظيفته الدّلالية كما يتبيّن من الجملة الآتية: استعرت كتاب خالد³.

1- تميّز نظرية الإعراب في نظرية المبادئ والوسائط بين نوعين من الإعراب البنيوي: إعراب يسند بموجب العلاقة الشجرية تطابق مخصّص - رأس، وإعراب يسند بواسطة عمل الرأس في فضلته.

2- ينظر: المرجع السابق، ص: 215.

3- ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية - بنية المكونات أو التمثيل الصّرفي - التركيب، م س، ص: 214.

أ - إسناد الإعراب:

تحكم إسناد الحالات الإعرابية المبادئ الآتية:

1- بما أن المكونات ذات الحالات اللازمة (البناء) لا تتغير بتغير أسبقته الوظيفية ولا بتغير أسبقته البنيوية فإنه يُمثل لها كما هي داخل المعجم ذاته، وذلك - بالنظر إلى بنائها.

2- تتفاعل الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية التداولية في تحديد الإعراب الوظيفي أي في تحديد الحالات الإعرابية التي تأخذها المكونات بمقتضى وظائفها¹.

يتمّ تفاعل الوظائف المنتمية إلى المستويات الوظيفية الثلاثة (الدلالية، التركيبية، التداولية) في تحديد الحالات الإعرابية وفق الشكل التالي:

تأخذ المكونات غير المنتمية إلى الحمل حالتها الإعرابية اقتضاء لوظيفتها التداولية إذ إنّ هذه المكونات هي خارجية² بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، فالمكون المبتدأ، مثلاً، يأخذ حالته الإعرابية الرّفْع بمقتضى وظيفته التداولية أي وظيفته المبتدأ أما المكونات المنتمية إلى الحمل، أي المكونات التي تشكل حدوداً إما باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحق، فإنّها تأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدلالية، إن لم تكن لها وظيفة تركيبية (فاعلاً أو مفعولاً) والحالة الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التركيبية (الفاعل والمفعول) إن كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفتها الدلالية.

و مفاد هذا أمران أساسيان:

1- لا ترد الوظائف التداولية في تحديد الحالات الإعرابية خاصّة المكونات المنتمية إلى الحمل أي ذات الوظائف الداخلية (البؤرة والمحور).

2- تحجب الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية الحالة الإعرابية التي تخول المكون ذاته وظيفته الدلالية³.

1- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية - الوظيفة المفعول في اللغة العربية، م س، ص: 34.

2- المبتدأ (Thème) من منظور وظيفي، هو وظيفة خارجية، أي أنها لا تدخل ضمن نطاق الحمل، فحين نقول: زيد، أبوه مريض، فإن زيدا لا يدخل ضمن نطاق الحمل.

3- ينظر: المرجع السابق، ص: 34.

ملاحظة:

لقد عدّ الوظيفيون وظيفة المبتدأ من الوظائف الخارجية على اعتبار أنّ العامل في المبتدأ غير محدّد، ومن جهة نظرنا وفقاً للقواعد النحوية التقليدية نرجّح كون وظيفة المبتدأ وظيفة داخلية لأنّ معنى الجملة الاسمية في العربية لا يتحقّق إلا بوظيفة المبتدأ.

وفي هذا الصّدّد، أدرك سيبويه إلى حدّ كبير مفهوم (sujet) و(Prédicat) وفسّرهما: بأنّهما العنصران الأساسيان لتكوين الجملة، وعبرّ عنهما بمصطلحي المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منهما بدءاً، "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)...، ولم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء"¹.

وبإعادة قراءة هذا النّص، يتبيّن لنا أنّ "سيبويه" يقيم بين عنصري الإسناد علاقة ضرورية لازمة، هي علاقة الاقتضاء المتبادل، فكلّ منهما يقتضي وجود الآخر؛ فالمكوّن الحامل لوظيفة تداولية داخلية يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدّالية أو التركيبية، والمكوّن الذي يحمل وظيفة خارجية يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التّداولية نفسها كما سبق وأن ذكرنا (المنادى مثلاً يأخذ حالة النّصب)².

ولعلّ قول سيبويه السّالف الذكر خير ما يمثّل علاقة هذا الرّبط الوثيق، ولعلّ مصطلحي (المسند والمسند إليه) لدى سيبويه يدلّان دلالة واضحة على علاقة الاقتضاء المتبادل، فسقوط أيّ من العنصرين دون تقدير يسقط النّظام برمّته، كما أنّه لم يحدّد في النّص السّابق أيّ من العنصرين مسندا وأيّهما مسندا إليه، الأمر الذي أتاح الفرصة لبعض المستشرقين القول بأنّ المسند والمسند إليه عند سيبويه لا يعبران عن الوظيفة، وإنّما يعبران عن الموقع، فالعنصر الأوّل مسند، فعلاً كان أو مبتدأ، والثّاني مسند إليه فاعلاً كان أو خبراً.

1- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ، 1991م) ج1، ص: 23.

2- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، دط 1985م، ص: 18.

ويستخلص المتوكل في هذا المجال أنّ الحالات الإعرابية في اللغة العربية ثلاث: حالتان إعرابتان وظيفتان، وهما الرفع والنصب، وحالة بنوية هي الجر¹، كما أنّ هذه الحالة البنوية تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية سواء أكانت وظيفة تركيبية أم دلالية أم تداولية، وهذا يعني أنّ المكوّن المسبوق بحرف جرّ الحامل لوظيفة من الوظائف السابقة يكون مجرّورا بغض النظر عن وظيفته، وهذا يفسّر معنى الحجب الوارد في هذا الموقف.

ويذهب المتوكل إلى أنّ الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تخوّل للمكوّن بمقتضى الوظيفة الدلالية²؛ فنقول مثلاً: صيم شهر رمضان، شهر يحمل وظيفة دلالية هي الظرف إلى جانب كونه نائب فاعل، ولكنّه يعرب نائب فاعل وحسب بمقتضى وظيفته التركيبية.

كما يذكر المتوكل أنّ الحالات الإعرابية التي تمّ الحديث عنها هي حالات مجردة، وأنّ العلاقات التي تدلّ عليها تظهر على السطح حيناً، ولا تظهر حيناً آخر³.

ومن هنا يقسم الإعراب حسب ظهوره إلى نوعين:

- 1- الإعراب المجرد المقصود به الحالات الإعرابية المجردة من رفع ونصب وجرّ.
 - 2- الإعراب المتحقق (السطحي) المقصود به العلامة الإعرابية⁴ التي تدلّ على حالة إعرابية بعينها. ويتشابه النحو العربي والوظيفي في تقسيم الإعراب إلى مجرد وسطحي، وفي تقسيمه إلى لازم وغير لازم.
- ويشير المتوكل إلى مسألة المخصّصات (Spécifier) على مستوى البنية المكوّنية، مثل أدوات التعريف والتكثير، وأسماء الإشارة والعدد (مفرد، جمع)⁵.

1- ينظر: أحمد المتوكل، -من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية- الوظيفة المفعول في اللغة العربية، م س، ص: 33.

2- ينظر: المرجع السابق، ص: 33.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 19.

4- ينظر: أحمد المتوكل، -من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية- الوظيفة المفعول في اللغة العربية، م س، ص: 33.

5- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، م س، ص: 19.

إنّ القواعد المتعلقة بالشكل المحقق للمحمول هي القواعد الخاصة بالصيغة كالبناء للفاعل أو البناء للمفعول، والقواعد التي تحدّد مطابقته الفاعل، وقواعد إلحاق الرّابط (كان)¹، ويتمّ ترتيب المكونات داخل الجملة وفق هذا الأساس الترتيبي: الوظائف التركيبية، فالوظائف التداولية، وحجم المكونات ومدى تعقدها².

وبهذا تتكوّن قواعد التعبير عند المتوكّل، وتتمرّ الجملة في تشكيلها ب: البنية التركيبية، ثمّ الصيغة الوظيفية، ثمّ البنية المكونية³ على الترتيب.

ولكن ما يؤخذ في هذا التوجّه أنّ الجمل في النّحو العربي لا تقتصر على هذا الثّمط، فهناك مثلاً: الطّالب مجتهد. فهل يعني ذلك أنّ الطّالب يقع خارج الحمل؟، وحتىّ لو قالوا حملاً يقع الطّالب خارج نطاقه.

كما أنّ ديفيد كريستال (David Crystal) يذكر أنّ المصطلح (the nuclear) يستخدم في النّحو ليشير إلى العنصرين الأساسيين لتكوين الجملة وهما المسند إليه (sujet) والمسند (Prédicat) وتلعب النّواة الإسنادية دوراً مركزياً في الجملة⁴.

ويذكر ليونز (J. Lyons) أنّ التّمييز بين المسند إليه والمسند يتّضح من خلال الوقوف على مفهوم الجملة النّواة، التي تحتوي على عنصرين أساسيين عنصر اسمي (nominal) وهو المسند إليه والآخر فعلي (verbal) سواء أكان فعلاً أساسياً أو مساعداً⁵.

*إسناد الوظائف عند الوظيفيين:

تختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التداولية والوظائف التوجيهية في أنّها يؤشّر لها، انطلاقاً من المدخل المعجمي ذاته، في حين أنّ الوظائف الأخرى تسند في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة،

1- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، ط1 (1405هـ، 1985م)، ص: 21.

2- المرجع نفسه، ص: 21.

3- البنية المكونية هي المرحلة التي تعقبها مرحلة نطق الجملة.

4- David crystal, Black well, A dictionary of linguistics and phonetics, publishers: third edition, 1991, P: 238 .

5- J -Lyons, university press, Semantics, Cambridge, volume II, 1977, P: 430, 431 .

أي بعد إدماج الحدود في محلاتها، وأصل هذا أن الوظائف الدلالية لها سمات لازمة، في حين أن للوظائف التوجيهية والتداولية سمات يحددها السياق (سياق الخطاب).

ويخضع إسناد هذه الوظائف إلى مجموعة من القيود، نورد أهمها في ما يلي:

1- لا يتعدى إسناد الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية مجال طبقة الحمل، فلا تسند هذه الوظائف إلى حدود قضوية ولا إلى حدود إنجازية باستثناء وظيفة بؤرة المقابلة¹ التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود في سياقات خاصة.

2- لا يسوغ - أو على الأقل - يجب إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى الحمل وإلى أحد حدوده في الوقت نفسه.

3- يمكن إسناد بؤرة الجديد² إلى أكثر من حد واحد في نفس الحمل كما هو الشأن في الجملتين التاليتين³:

أ - من وهب من ماذا؟ ب - وهب خالد بكرا سيارة.

أما بؤرة المقابلة فلا يسوغ إسنادها إلا إلى حد واحد.

أ - هذا البارحة قابلت، ب - ما قبلت إلا هذا إلا البارحة

4- يشترط في الوظيفة المحور المعطي أن تسند إلى حد معرف، مفاده أن هذا القيد آيل إلى أن هذه الوظيفة تسند إلى حد محيل إحالة تعيين، أي حد يحيل على ذات متوافرة في مخزن المخاطب.

5- ويقابل ذلك إسناد المحور الجديد إلى حد نكرة باعتبار أن المحال عليه غير متوافر في مخزون المخاطب إذ يدرج فيه للمرة الأولى.

6- فيما يخصّ الوظيفتين التوجيهيتين فإنهما تسندان حسب سلمية تختلف باختلاف اللغات¹.

1- بؤرة المقابلة: تعد البؤرة في النحو الوظيفي من الوظائف الداخلية، وهي الوظيفية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها، وقد تسند إلى الحمل ككل أو إلى أحد مكوناته، ولا يتفق المتكلم والمخاطب على أنها المعلومة الواردة.

2- بؤرة الجديد: تعرف بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجعلها المخاطب المعلومة التي لا تكون قاسما إخباريا بين المتكلم والمخاطب، وتسند هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الجملة.

3-، أحمد المتوكل، فضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، م س، ص: 200.

وتكون سلمية إسناد الفاعل في اللغة العربية:

منف مستق متق زم مك

فا + + + + +

منف = منقذ، مستق = مستقبلي، متق = متقبلي، زم = زمان، مك = مكان.

وتحليل هذه المسألة يؤدي إلى أن الوظيفة الفاعل تسند إلى حدّ المنقذ أو إلى الحدّ المستقبلي أو إلى الحدّ المتقبلي أو إلى أحد الحدين اللاحقين الزمان والمكان على الترتيب؛ ومن أمثلة إسناد الفاعل إلى هذه الحدود ما يلي.

أ - منح محمد هذا مالا، ب - مُنحت هند مالا، ج - أكل الموز كُله، د - صيم يوم الاثنين، ه - صلّي في المسجد.

7 - نجد المصطلح "الفاعل النموذجي" متكرّر في الكتابة الأدبية والمقصود به الحدّ الذي يجمع بين الوظيفة الدلالية المنقذ والوظيفة التوجيهية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، فالوظيفة في النحو الوظيفي تعني العلاقة التي تربط الكلمة مع غيرها في الجملة².

ونقوم بتحديد وظيفة وحدة لغوية ما بوساطة الدور الذي تؤديه هذه الوحدة في البنية النحوية للعبارة، فكلّ عنصر من عناصرها عنصر مشارك في معناها العام³. والنحو في حقيقته قالب أو كلّ مترابط محكم من العلاقات التي تنظم عناصر التركيب بحسب الحركة الإعرابية التي يأخذها كلّ عنصر، وتكون هذه الحركة الإعرابية دالة على وظيفته النحوية داخل هذا التركيب، يقول أبو حيان الأندلسي (ت 714 هـ) في تعريفه للنحو: "هو الذي يتناول معرفة الأحكام التي هي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها"⁴، أي أنه يبحث في الكلمة وعلاقات الكلمات في الجملة بعضها ببعض، فهو يتناول ما يتعلق بالكلمة والجملة.

وتختلف الوظيفة باختلاف الحركة الإعرابية الدالة عليها، ولو أننا نجد علامة وحدة تدلّ على وظائف متعدّدة، كعلامة الرفع التي تدلّ على وظيفة الفاعلية ووظيفة المبتدأ والخبر... الخ. وإن كانت الوظيفة

1- المرجع السابق، ص: 201.

2- Voir: Larousse générale du Français: edt refondue, Paris, 1988, P: 270 .

3 - J. dubois et les autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, paris, 1973 P:2161 .

3- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مكتبة النص، الرياض، دط، دت، ص: 11.

اسم مضاف أو اسم مجرور حملت علامة الجرّ، وتكون منصوبة في الوظائف المتبقية.

كما أنّ الوظيفة التحوّية قد تتغيّر حركتها الإعرابية وتكسب حركة أخرى تتلاءم مع الوضع التحويلي الجديد الذي يطرأ على التركيب، وذلك بدخول العامل اللفظي، فيغيّر الشّكل والمعنى معاً.

ويكون المعنى الوظيفي دالّ على حالات يتحقّق فيها الرّفع والنّصب والجرّ، ويختلف إعراب الأسماء باختلاف العوامل التي حدّدها النّحاة القدامى لإدراك أحوال الأسماء في الجمل؛ يقول الزّجاجي في هذا الصّدّد: "إنّ الأسماء كما كانت تعزّيها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل ليتسّعوا في كلامهم"¹؛ تقوم هذه المعاني على معيار النّظام العاملي وتتحقّق هذه الوظائف في المواضع والمحلات المشغولة بالأسماء أو بغيرها من العناصر والمركّبات.

ولتحليل المحمول (شرب) في المثال: شرب علي حليبا ساخنا صباحا، نقول: فعل، حيّ، (منقذ)، (متقبّل)، أي أنّ هذا الفعل يقوم به كائن حيّ الذي يقوم بوظيفة المنقذ، ولا بد من مفعول (سائل) يقوم بوظيفة المتقبّل.

ولتحليل المحمول (فرح) نقول: فعل (صفة)، حيّ، أي أنّ هذا الفعل يوصف به كائن حيّ يقوم بوظيفة الموصوف. على أنّه ما ينبغي التّركيز عليه هو أنّ البنية الحملية تعدّ مدخلا للبنية الوظيفية، ويوضّح المتوكّل أنّ أوّل ما يتمّ إسناده هو الوظائف التركيبيّة، التي تنحصر حسب تصوّره في وظيفتي الفاعل والمفعول، ثمّ يتبيّن أنّ السّبب في أسبقية إسناد الوظائف التركيبيّة يكمن في أنّ مكونات هذه الوظائف قد تحمل وظائف تداولية كما هو الشأن بالنّسبة للفاعل الذي يحمل وظيفة المحور².

1- الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن الوعر، ط6، 1996 م، ص: 69.

2- بنظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربيّة، م س، ص: 15، 16.

وقد استعمل النحاة المعنى للدلالة على الوظيفة حيث أكد الزجّاجي على أنّ سبب دخول الإعراب في الكلام العربي راجع إلى التفريق بين المعاني النحوية الفاعلية والمفعولية والإضافية¹.

للتمييز بين المعاني النحوية أو الوظائف النحوية حسب ما ذهب إليه ابن جنّي يمكن أن يقع التمييز²:

أ- بالعلامة الإعرابية في آخر الكلمة؛ ب- بالموقع الإعرابي الذي تشغله هذه الكلمة؛ ج- بالإدراك العقلي لمعاني الكلمات؛ د- بمقام الكلام.

ج- الرتبة في نطاق التركيب:

تعني ملاحظة الكلمة في التركيب الكلامي³، كما يربط مصطفى فاضل السّاقّي بين موقع الكلمة في التركيب وتحديد وظائفها فيه بالرتبة في قوله: "تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها"⁴.

1- الفرق بين الموقع والرتبة:

تعدّ الرتبة الموقع الأصلي الذي تحتله وظيفة نحوية ما بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بوساطة علائق نحوية تركيبية⁵؛ والوظائف النحوية للمفردات تتخذ ترتيباً محدداً يحدده نظام الرتبة⁶، يقصد به ترتيب الكلمات في النمط الأساسي للجملة.

رغم هذا الارتباط الوثيق بين مفهومي الموقع والرتبة إلا أنّ هناك فرق بينهما، ويتجلى ذلك في الجملة الاسمية التالية: زيد منطلق؛ حيث أنّ "زيد" رتبته الأولى و"منطق" رتبته الثانية، إلا أنّ موقعهما يختلف

1- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، بيروت، دار المعارف، ط2، 1981ص: 63.

2- ينظر: ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي التّجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، دط، دت ج1، ص35.

3- ينظر: فاضل مصطفى السّاقّي، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، مكتبة الخانجي، دط (1397 هـ، 1977م)ص: 186.

4- المرجع السابق، ص: 186.

5- ينظر: لطيفة إبراهيم التّجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها، عمان، دار البشير، ط1، 1994م، ص: 196.

6- ينظر: محمود فهمي حجازي، منخل إلى علم اللغة، القاهرة، دار البقاء للطباعة والنشر، دط، 1998م، ص: 109.

عن رتبتيهما ف "زيد" يقع في الموقع الثاني، و"منطلق" يقع في الموقع الثالث حسب هذا الشكل:

	ع	م1	م2
	∅	زيد	منطلق
الرتبة		1	2
الموقع	1	2	3

ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى أنّ الرتب تحدّد شكلياً أي الجانب السطحي (الظاهر) للجملة، بعدد العناصر التي تشكّل سلسلة لغوية على المستوى الخطي. أمّا الموقع فيحدّد ضمناً، مثلما هو محدّد في الشكل السابق، فعامل الابتداء، يكون موقعه مصدرًا، رغم أنّ لا رتبة له في الجانب الشكلي للجملة.

2- نوعا الرتبة: يوجد رتب ثابتة ورتب محولة عن أصلها.

أ - الرتب الثابتة:

تعني موقع الكلمة الثابت سواء أكان متقدّمًا أو متأخّرًا في التركيب اللغوي، فلو اختلّ هذا الموقع اختلّ التركيب ككلّ، ومن أمثلة هذه الرتب: تقدّم الموصول على الصلّة والموصوف على الصّفة، وتأخير التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصّفة،... ومن أمثلتها صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص والتوكيد...

وأعرب الرّضي قائلا: "كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً، فمرتبته الصّدر كحروف النّفي والنّبيه والاستفهام وإنّ وأخواتها...، وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنّها وإن أثرت في مضمون الجملة، لم تلزم التّصدير إجراء لها مجرى سائر الأفعال"¹، بمعنى أنّ للحروف رتبة ثابتة بسبب إفادتها معنى في غيرها، وللأفعال معاني كامنة في نفسها قبل أن تكون سببا في تغيير معنى الجملة، الأمر الذي أجاز تحويل رتبها إذ تحتفظ أشكال لغوية معيّنة بمكان ثابت بالقياس إلى ما يجاورها².

1- رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1982م، ص: 97، 164.

2- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى اللغة، دار الفكر، ط 2، 1988م، ص: 86.

إنّ التّضام بين العامل والمعمول أمراً حتمياً، وتكون رتبة العامل التّقدم على معموله، وهذا أصل من أصول الأعمال، فمن المستحيل أن يتأخّر المؤثر عن متأثره وجوداً وهو علته وسببه¹. وعملاً بهذا الأصل قال النّحاة بوجوب تقدّم المضاف على المضاف إليه، والجار على المجرور وفعل التّعجب على المتعجب منه²، وبه أوجب البصريّون تأخّر الفاعل عن الفعل³، لقد تصوّر النّحوي القديم ترتيباً للبنية العاملة على الشّكل التّالي: عامل تتبّعه محلات معمولية، إذ أنّ الجملة في نظره عبارة عن مسافة عاملية يحدّد العامل فيها معمولاته، والمتكلّم يستطيع التّصرف في المحلات كما يشاء، فينقل اللفظ من مكان إلى مكان شريطة ألاّ ينتهك القيود التي ضبطها النّحاة والبلاغيون. وتقيدّ البنية العاملة تقديم أو تأخير العمد أكثر ممّا تفعل على الفضلات⁴، فالفضلات تتمتع بشيء من الحرّية لأنّها واهية الارتباط بالتركيب (فالمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والجار والمجرور ومنه الظرف وما يتبعه) تغيّر مواقعها في التراكيب وفق مناسبات القول وحاجة مقتضى الكلام العربي الصّحيح⁵.

ب - تحكّم الصّدارة في التّرتيب:

الصّدارة لغة: التّقدم والسّبق والأولّية⁶ ويطلق هذا المصطلح على مجموعة من الأسماء تتصدّر التراكيب العربية اسمية كانت أو فعلية، وهي تحمل مفهوم رتبي⁷، ويكون معناها جزء من معنى الجملة ككلّ. وتكون الصّدارة للجزء الذي لا معنى له في نفسه، يكتسب معناه من غيره، وهذا ما يوضّحه قول السيوطي في أنّه لا يمكن أن يتأخّر ويكون تمام معناه مقدّماً عليه: مثل "درهما عندك كم"¹

1- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 203.

2- شرح الأثمنوني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، م س، ج 2 ص: 369.

3- رضي الدين الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص: 195؛ وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1982م ج 3، ص: 1018.

4- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب، مصر (القاهرة)، ط3، (1418هـ، 1998م)، ص: 208.

5- ينظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972م، ج2، ص: 79.

6- محمّد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط1، مادة (قيس)، ج6، مادة صدر.

7- ينظر: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، بغداد، دار الشّؤون الثقافية العامّة، ط 1، 1977م، ص: 133.

ويتقدّم المبتدأ وجوبا في نفس الحالات التي يتأخّر فيها الخبر وجوبا، فإذا كان المبتدأ من أسماء الصّدارة وجب تقديمه وهذا ما عبّر عنه ابن مالك بقوله:
أو لازم الصّدر كمن لي منجدا

"فمن" مبتدأ و"لي" خبر، ولا يجوز تقديم الخبر على "من"، فلا تقول:
"لي من منجدا"².

ويتأخّر الخبر وجوبا إذا كان المبتدأ قد تضمّن حرفا من حروف الصّور وذلك نحو من قائم؟ وأيهم جالس؟، فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير، ولا بدّ من تقديمه لما تضمّنته من حروف الاستفهام وهي الهمزة...³

وتعدّ مقولة التقديم والتأخير ذات أهميّة كبيرة في التوسّع⁴ في النّماذج اللّغوية التركيبيّة، وتقوم هذه المقولة بالتحكّم في شكل البنية الإسنادية التي لها علاقة بنطق الجملة ذاتها في ترتيب معيّن لعناصرها.

ويسبق ترتيب الألفاظ في العبارات ترتيبها في الدّهن، فالأفكار لا تصبح محقّقة في الواقع اللّغوي، ولا تقدّم للتواصل اللّغوي أي إفادة، كما نوّه النّحاة القدامى بأنّ الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة⁵، إلا إذا كانت مرتّبة في الدّهن، يقول الجرجاني "فإذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة لها، وأنّ العلم بواقع المعاني في النّفس علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليه في النّطق"⁶، ويبين الجرجاني هذا في موضوع آخر للأهميّة الكبيرة التي يوليها للترتيب، فهو يعدّه من الأسس التي تقوم عليها نظرية النّظم، إذ يقول: "... فانظر، أيتصور أن يكون ذمّه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئا

1- السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، دط، ج1، ص: 265.

2- ينظر: رشيد بلحبيب، ضوابط التّقديم وحفظ المراتب في النّحو العربي، م س، ص: 132.

3- ينظر: ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: عباد بن عبد النّبتي، دار الغرب الإسلامي الأولى، دط، 1986م، ج1، ص: 588.

4- ينظر: محمد أحمد عرفة، النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، د ط، 1937م، ص: 119.

5- ينظر: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، د ط، (1407هـ، 1987م)، ج 2، ص: 7.

6- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، م س، ص: 105.

من حروفه أو صادفت وحشيا غريبا أو سوقيا ضعيفا أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكذلك ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن بعد أن يراجع بابا من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خلف بين أوضاعها¹

وعلى هذا لا تكون التراكيب اللغوية صحيحة نحويا إلا إذا رتبت عناصرها ترتيبا منطقيا صحيحا بعيدا عن كل لبس وغموض كما وضّح الجاحظ بدقة في قوله البليغ: "لا يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن"². وبذلك يكون المتكلم بعيدا عن إفهام المستمع³، لأن الألفاظ التي يعبر بها عما يدور في ذهنه، لم تقع المواقع المناسبة لها.

ونخلص إلى أن التقديم والتأخير يعدّ مبحثا نحويا بلاغيا، يتكفل الجانب التحوي بتحديد الأوجه الجائزة من الأوجه الممنوعة، في حين يتكفل الجانب البلاغي بالبحث في دلالة تلك الأوجه التركيبية وتحليل تلك الصور تحليلًا دلاليًا وفنيًا مع الاستئثار بالمغامرة في حقل المعاني الدوقية والخلجات النفسية. وتختلف الرتبة من لغة إلى أخرى حسب اتباع كل لغة لطريقة ما في ترتيب الكلمات، حيث نجد اللغوي الفرنسي تنيير (Tanière) يميز بين نمطين من الرتب.

1- الرتبة الخطية للخطاب⁴ (l'ordre linéaire) : تظهر في توالي (توارد) الوحدات اللغوية في النطق حسب الضوابط النحوية التي تحكم لغة بعينها.

2- الرتبة البنوية (Ordr structural): تقوم بتنظيم تلك الوحدات في الجملة.

هما رتبتان متلازمتان، إذ إنّ الرتبة البنوية تمثل المبدأ العام في جميع اللغات، أمّا الرتبة الخطية فهي وسيط لغوي اختياري خاص بكل لغة على حدة، حيث يقول تنيير: "تكلم لغة ما هو تحويل الرتبة البنوية

1- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المعرفة، بيروت، د ط، 1981م، ص: 113.

2- أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، د ت، ج 1، ص: 138.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 86، 87.

4- Georges Mounin, clefs pour la linguistique, editions Seghers, Paris, 1971, p: 116 .

إلى رتبة خطية، وبالعكس فهم لغة ما هو تحويل الرتبة الخطية إلى رتبة بنوية¹.

إنّ الفهم الكامل للتركيب متوقف على صحة النظم، والتأليف بين العناصر المكوّنة له، إذ تعدّ الرتبة أساسية للحدّ من الغموض والالتباس، فالإخلال بالترتب المحفوظة يحدث حتما لبسا في المعنى ممّا يؤدي إلى غموض التركيب.

ج - الرتب المحولة:

ومعناه أن التراكيب اللغوية لا تختلّ معانيها إذا تغيّرت مواقع عناصرها، ومنها رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول ورتبة الفاعل والضمير... ورتبة المفعول والفعل...².

وقد حدّد اللغويون أنماط ثلاثة لترتيب العناصر في التراكيب الأساسية وهي:³

1- النمط الأوّل: (S. V. O) ← فاعل + فعل + مفعول؛

2- النمط الثاني: (S. O. V) ← فاعل + مفعول + فعل؛

3- النمط الثالث: (V. S. O) ← فعل + فاعل + مفعول؛

واللغة العربية تتبّع النمط (ف + فا + مف) وهو التركيب الشائع فيها. أمّا بالنسبة للغة الانجليزية فتتبع النمط (فا + ف + مف) ونلاحظ أنّ الرتبة جامعة لمقولة التقديم والتأخير في المعنى، فالمقصود بها الموقع الذكري للكلمة في جملتها، حيث يقال رتبة الفاعل التّقدم ورتبة المفعول التّأخر عن الفاعل ورتبة المبتدأ أن يتقدّم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخّر على المبتدأ⁴، فالتركيب: "زيد قام" يختلف عن التركيب: "قام زيد" عند النّحاة، وذلك لاختلاف الغرض منهما، فالترتيب الأوّل يولي الاهتمام برتبة المبتدأ والخبر الأصلية، والتركيب الثاني غرضه فعل القيام نفسه، فلا تتأخّر الرتبة غير المحفوظة بحسب الدّواعي الأسلوبية.

1- Catherine Fuchs et Pierre le goffic, initiation aux problèmes des linguistiques contemporaine, hachette, Paris, 1985 p: 46 .

2- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: 207.

3- ينظر: عاطف مذكور، علم اللغة العربية بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، دمشق، د ط 1987م، ص: 199.

4 - محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د ت، ص: 92

على العموم، فإنه يمكننا القول عن مجموعة من العناصر اللغوية،
إنها مرتبة إذا كانت تشكل (Séquence) متتالية تتوالى وحداتها خطياً
كما هو الشأن بالنسبة للمتتالية التالية: [أ + ب + ج + د].

وتشكل الخصائص الرتبية للمكونات، الروابط التركيبية بين
الأدوار الدلالية والوظائف النحوية، وهكذا نكون قد استوفينا الأضراب
الثلاثة التي تؤدّيها أصناف الكلمات المستقلة في نظام العملية الإنشائية،
والتي تعدّ بحق أهم الطرق لتحديد الوظيفة النحوية.

قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة
المكرمة، دط، 1982م ج 3.
- ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي، البسيط في
شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عباد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي الأولى،
دط، 1986م، ج 1.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة
والنشر، دط، دت ج 1.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، الرياض، مكتبة النصر، دط، دت.
- أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، دت، ج 1.
- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى،
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري،
مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت،
المكتبة العصرية، دط، (1407هـ، 1987م)، ج 2.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، المغرب، منشورات الجمعية
المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، ط1 (1405هـ، 1985م).
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، الدار البيضاء، دار الثقافة،
دت، دط.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، الدار البيضاء، دار الثقافة،
دط، 1985.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو
التمثيل الصرفي التركيبي، الرباط، دار الأمان، دط، دت.
- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية - الوظيفة المفعول في اللغة
العربية -، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، (1407هـ، 1987م).
- أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، اللسانيات: النشأة والتطور، الجزائر،
ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2002م.

الأشْمُونِي، شرح الأشْمُونِي عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1955م، ج1.

تَمَام حَسَان، اللّغة العربيّة، معناها ومبناها، عالم الكتب، مصر (القاهرة)، ط3، (1418هـ، 1998م).

جون لاينز، اللّغة والمعنى والسّياق، ترجمة: عبّاس صادق الوهّاب، بغداد، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة، ط1، 1977م.

رشيد بلحبيب، ضوابط التّقديم والتّأخير وحفظ المراتب في النّحو العربي، الدّار البيضاء، مطبعة النّجاح.

رضي الدّين الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلميّة، دط، دت.

رضي الدّين محمد بن الحسن، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط3، 1982م.

ريمون طحّان، الألسنية العربيّة، بيروت، دار الكتاب اللّبناني، ط1، 1972م، ج2.

الزّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن الوعر، ط6، 1996م.

سبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، (1411هـ، 1991م) ج1.

سيدي محمد غيثري، التركيب الفعلي العربي-دراسة لسانية حاسوبية-، أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد الكريم بكري، (1419هـ، 1998م)، جامعة تلمسان، ص:388.

السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، دط، دت، ج1.

الشّريف الجرجاني، التّعريفات، القاهرة، دط، 1938م.

عاطف مذکور، علم اللّغة العربيّة بين التّراث والمعاصرة، دمشق، دار الثقافة والنّشر والتّوزيع، دط، 1987م.

عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ط6.

عبد الحكيم راضي، البحث البلاغي عند العرب، مجلة معهد اللّغة العربيّة، العدد 2، مكة المكرمة، (1404هـ، 1984م).

عبد الرحمن حاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة -مفاهيمها الأساسيّة-، إعداد: نوال بهلول وحفناوي بالي، كراسات المركز -سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتّقني لتطویر اللّغة العربيّة.

عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، بيروت، دار المعرفة، دط، 1981م.

عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعارف، بيروت، ط2، 1981.

عطاء محمد موسى، مناهج التّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، الأردن، دار الإسرائ، ط1، 2002م.

فاضل مصطفى السّاقّي، أقسام الكلام من حيث الشّكل والوظيفة، القاهرة، مكتبة الخانجي، دط، (1397 هـ، 1977م).

القاسم بن الحسن الخوارزمي، كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، مكة المكرمة، ط1، (1419هـ، 1998م)، ص: 19.

- لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، عمان، دار البشير، ط 1، 1994م.
- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية-، منشأة المعارف، دط، دت.
- محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، د ط، 1937م.
- محمد الرخالي، تركيب اللغة العربية -مقاربة نظرية جديدة-، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1، 2003م.
- محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط1، مادة (قيس)، ج6، مادة صدر.
- محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى اللغة، دار الفكر، ط2، 1988م.
- محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، دار البقاء للطباعة والنشر، دط، 1998م.
- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، دط، 2002م.
- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي -دراسة تأصيلية وتركيبية- الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح، ط1(1425هـ، 2004م).
- هنري فليش، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريف وتحقيق: عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الشبابة، دط.
- المراجع بالفرنسية:
- Catherine Fuchs et Pierre le goffic, initiation aux problèmes des linguistiques contemporaine, , hachette, paris, 1985.
- Georges Mounin, clefs pour la linguistique, éditions Seghers, paris, 1971 .
- J -Lyons, university press, Semantics, Cambridge, volume II, 1977 .
- la structure des langues, presses universitaires de France, 3^{ème} édition, paris
- Larousse générale du Français: edt refondue, Paris, 1988 .
- Oswald duvrot, tzvetan Todorov, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p: 273 .
- المراجع بالإنجليزية:
- David crystal, Black well, A dictionary of linguistics and phonetics, publishers: third edition, 1991 .
- Fillmore, C. J, - The case for case, 1968, in E. Bachand and R. Harms, 1-88 .
- J -Lyons, university press, Semantics, Cambridge, volume II, 1977 .